المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة احدى وعشرون / العدد 77/ شهر حزيران / سنة 2023
تاريخ استلام البحث/19/ 6/ 2022 تاريخ قبول النشر/ 26/6/2022
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.77.10

دور قطاع البناء والتشييد في تخفيض معدلات البطالة في العراق للمدة من (2003-2020)

The role of the construction sector in reducing unemployment rates in Iraq for the period 2003-2020

سراب فاضل جادي/ الباحث أ.م. د منى يونس حسين/المشرف
Sarab Fadil Jd Dr. Muna Youni huayn
Sarabfadhil2091982@gmail.com munayounis09@uomustansiriyah.edu.iq
كلية الادارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية

الكلمات المفتاحية: قطاع البناء والتشييد ، اهم المشاكل والمعوقات التي تواجه قطاع البناء والتشييد العراقي ، البطالة في العراق .
Keywords: The construction sector, the most important problems and obstacles facing the Iraqi construction sector, unemployment in Iraq

المستخلص

يعتبر قطاع البناء والتشييد من القطاعات المهمة والرئيسية لما له من دور فعال في بناء الاقتصاد الوطني، والمشاركة في الحد من مشكلة البطالة، وذلك بتوفير الكثير من فرص العمل، واستقطاب الايدي العاملة في مجالات العمل المختلفة المتعلقة بهذا القطاع، فبناء وتشييد المنشآت، والسدود، والطرق، والجسور والمجمعات السكنية والدور والابنية بكافة انواعها، كلها تحتاج الى العمالة الماهرة وهم اصحاب الخبرات والكفاءات، وتحتاج ايضا الى العمالة غير الماهرة من عمال ومساعدين وهؤلاء تكون اعدادهم اكبر من العمالة الماهرة . وسنفترض في دراستنا ان هناك علاقة وثيقة بين قطاع البناء والتشييد وبين توفير فرص العمل والحد من مشكلة البطالة في العراق، و سوف نستخدم الأسلوب الوصفي التحليلي لشرح العنوان عند جمع البيانات اللازمة لذلك.

ان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو معرفة مدى قدرة قطاع البناء والتشييد على الحد والتقليص من مشكلة البطالة، كما تهدف ايضا الى تسليط الضوء على هذا القطاع المهم وقدرته على توفير فرص العمل، وتحليل الواقع الحالي لهذا القطاع، ومعرفة مدى كفاءته من خلال مساهماته الحقيقية في بناء ونمو الاقتصاد العراقي، وتحديد المعوقات والتحديات التي واكبت هذا القطاع منذ عام 2003 والى يومنا هذا، وتقديم الحلول والمقترحات العلمية الواقعية المناسبة لها.

وقد اثبتت نتائج الدراسة تحقق فرضية البحث بوجود دور لقطاع البناء والتشييد في توفير فرص العمل وحل مشكلة البطالة وهذا ما يطابق الواقع العملي الذي يؤكد تحققها، فطبيعة قطاع البناء والتشييد تتطلب الاستخدام الكثيف للعمالة، كما ان نشاط البناء من شانه ان يحرك جميع الانشطة المرتبطة به كالنقل والتجارة والصناعة والاستثمار وغيرها، فهو من القطاعات الرئيسية التي تستوعب المواد الاولية وراس المال، واستخدام الايدي العاملة. لذلك اوصى البحث بالعمل على دعم توسيع وتطوير قطاع البناء والتشييد بشقيه الخاص والعام وجعله القطاع الرائد في القطر لا سيما وان هذا

تاريخ استلام البحث/19/6/2022 تاريخ قبول النشر/ 26/6/2022
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.77.10

القطاع يمكن ان يساهم بشكل فعال في تكوين القيمة المضافة، وتحريك عجلة التنمية في البلد، وسد و تقليص الفجوة الحاصلة بين الطاقات الانتاجية الموجودة من جهة وبين الطلب على الابنية والانشاءات من جهة اخرى.

Abstract

The construction sector is considered one of the important and main sectors because of its effective role in building the national economy and participating in reducing the problem of unemployment, by providing many job opportunities and attracting manpower in the various fields of work related to this sector, so building and constructing facilities, dams, and roads Bridges, residential complexes, floors and buildings of all kinds all need skilled labor who have experience and competencies and also need unskilled labor from workers and assistants whose numbers are greater than skilled labor. In our study, we will assume that there is a close relationship between the building and construction sectors and between providing job opportunities and reducing the problem of unemployment in Iraq, and we will use the descriptive analytical method to explain the title when collecting the necessary data for that.

The main objective of this study is to find out the ability of the building and construction sector to limit and reduce the problem of unemployment. Building and growing the Iraqi economy, identifying the obstacles and challenges that have accompanied this sector since 2003 to the present day, and providing appropriate scientific solutions and realistic proposals.

The results of the study proved the realization of the research hypothesis that there is a role for the building and construction sector in providing job opportunities and solving the problem of unemployment, and this matches the practical reality that confirms its realization. Trade, industry, investment, etc., as it is one of the main sectors that absorb raw materials, capital, and the use of manpower. Therefore, the research recommended working to support the expansion and development of the building and construction sector, both private and public, and make it the leading sector in the country, especially since this sector can contribute effectively to the creation of added value, moving the wheel of development in the country, and bridging and reducing the gap between the existing production capacities of on the one hand, and the demand for buildings and constructions on the other.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة احدى وعشرون / العدد 77/ شهر حزيران / سنة 2023
تاريخ استلام البحث/19/ 6/ 2022 تاريخ قبول النشر/ 26/6/2022
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.77.10

المقدمة

يعتبر قطاع البناء والتشييد من القطاعات المهمة والرئيسية في الاقتصاد الوطني، فهو المسؤول عن انشاء السدود، والطرق، والجسور، و بناء المجمعات السكنية والدور، والابنية بكافة انواعها، كما ان هذا القطاع يوفر فرص عمل لكل من عمال البناء من العمالة الماهرة والعمالة غير الماهرة، وفرص عمل لمجهزي مواد البناء وصناعها مثل معامل الطابوق، ومعامل الاسمنت، ومعامل الاسفلت والخرسانة ومقالع الجص والحصى، بالإضافة الى تشغيل اصحاب الحرف، مثل الحدادين، والنجارين، وغيرهم، وايضا سيوفر فرص عمل لسائقي المعدات الانشائية والثقيلة، وغيرها، ومن هذا يتبين لنا الدور البارز لقطاع البناء والتشييد في بناء واعمار البنية التحتية للبلد وتشغيل اكبر عدد من الايدي العاملة ومعالجة مشكلة البطالة، مما يساهم في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية فأي زيادة في مشاريع البناء والتشييد تؤدي الى انتعاش الاقتصاد وتطوره.

المبحث الأول/ منهجية البحث

1-1 مشكلة البحث: بعد عام 2003 ونتيجة للأحداث التي مر بها العراق برزت مشكلة البطالة بشكل كبير، بسبب تزايد اعداد السكان، وتوقف الكثير من المصانع، والمعامل، والاعمال والمشاريع، بالمقابل ظهرت حاجة ماسة الى اعادة اعمار وتشييد البلد، مما يتطلب دراسة العلاقة بين نشاط قطاع البناء والتشييد وبين حجم البطالة بشكل عام.

1-2 أهمية البحث: جاء هذا البحث كنتيجة للحاجة الى دراسة تتناول قطاع البناء والتشييد واهميته ومساهماته في الاقتصاد العراقي ، ولتقديم حل واقعي وممكن لعلاج مشكلة البطالة في العراق، وذلك من خلال تفعيل دور هذا القطاع الحيوي الذي يعتبر من القطاعات الرئيسية المشغلة للعمالة كما جاء البحث بسبب افتقار المكتبة الى دراسة مماثلة تسلط الضوء على هذا القطاع المهم.

1-3 هدف البحث: ان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو معرفة مدى قدرة قطاع البناء والتشييد على الحد والتقليص من مشكلة البطالة، كما تهدف ايضا الى تسليط الضوء على هذا القطاع المهم و مساهماته الحقيقية في بناء ونمو الاقتصاد العراقي، وتقديم الحلول والمقترحات العلمية للنهوض بواقع هذا القطاع.

1-4 فرضية البحث: نفترض ان هناك علاقة وثيقة بين قطاع البناء والتشييد وبين توفير فرص العمل والحد من مشكلة البطالة في العراق.

1-5 منهجية البحث: اعتمدت الدراسة على استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي لشرح العنوان عند جمع البيانات اللازمة لذلك.

1-6 الحدود المكانية والزمانية: العراق للمدة 2003-2020.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة احدى وعشرون / العدد 77/ شهر حزيران / سنة 2023
تاريخ استلام البحث/19/ 6/ 2022 تاريخ قبول النشر/ 26/ 6/ 2022
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.77.10

المبحث الثاني/ قطاع البناء والتشييد:

2-1مفهوم قطاع البناء والتشييد

1-1-2 تعريف قطاع البناء او التشييد: انه احد اهم قطاعات الاقتصاد الوطني القائمة بذاتها، وظيفته الرئيسية هي الانتاج المادي للأبنية والانشاءات وهو المسؤول كذلك عن (ادامة وصيانة هذه المنتجات) الخاصة بجميع قطاعات الاقتصاد القومي الانتاجية والخدمية وكذلك السكن(ميثم عجام، 2018، ص 53).ويمكن تقسيم قطاع البناء والتشييد الى قسمين رئيسيين، وهما:

أ - البناء: ويتضمن المنشاء التي تتكون من جدران وسقوف، اي المباني على اختلاف انواعها مثل البنايات السكنية والبنايات الخدمية مثل المستشفيات والمدارس والجامعات والبنايات الحكومية مثل الوزارة والدوائر والبنايات الصناعية مثل المصانع والمعامل وغير ذلك من المباني المختلفة(حاتم القريشي، 2018، ص 44)

ب - التشييد: ويتضمن جميع انواع المنشاة (عدا المباني) كأنشاء الطرق واقامة الجسور والسدود وانشاء الانفاق والموانئ وحفر الترع والمبازل واعمال التسوية والتمهيد لأغراض الاستصلاح والتعمير وانشاء خطوط السكك الحديد ومد انابيب المياه والصرف الصحي وغيرها من اعمال التشييد الاخرى.

ومما تقدم نستنتج ان قطاع البناء والتشييد هو المسؤول عن تغطية كافة المتطلبات لعمليات اعادة الانتاج المادية (العامة والفردية)، اذ يتضمن نشاطه جميع انواع الابنية والمنشئآت، كبناء الدور والعمارات السكنية وانشاء الطرق البرية وخطوط السكك الحديد والجسور والمطارات والموانئ ومد شبكات الكهرباء والماء والمجاري، وحفر الابار، وشق قنوات الري والبزل، وكافة عمليات استصلاح الاراضي، بالإضافة الى المنشاة غير الانتاجية، كالمنشئات التربوية والصحية والاجتماعية، من مدارس، ومستشفيات ومصحات، وكذلك الابنية الحكومية بما فيها من منشئات القوات المسلحة، وكل ما يتعلق بإقامة الحدائق والمنتزهات العامة، والمسابح، ودور العبادة، وغيرها من المباني.

2-1-2 : اهمية قطاع البناء والتشييد:

1- يعد قطاع البناء والتشييد احد اهم قطاعات الاقتصاد القومي، فهو المسؤول عن تنفيذ مختلف مباني ومنشآت القطاعات الاخرى، ويعتبر الركيزة الاساسية التي تعتمد عليها العديد من الانشطة الاقتصادية، فهو يرتبط بارتباطات امامية وخلفية بجميع اجزاء الاقتصاد القومي منها ارتباطه بالقطاع الصناعي فهو يستخدم السلع الوسيطة مثل مواد البناء الحاكمة كالطابوق والاسمنت وحديد التسليح وغيرها من مواد البناء، كما يرتبط بالقطاع النفطي باستخداماته المختلفة لأنواع الوقود، كذلك يرتبط بمختلف القطاعات الاقتصادية كقطاع النقل والقطاع التجاري، وقطاع التعليم، والقطاع الصحي وغيرها من القطاعات وذلك من خلال تنفيذه لمشاريع البناء والتشييد لمختلف القطاعات الخدمية والانتاجية (محمد يحيى عبد الرحمن، 1989 ص3)

2- هو المسؤول انجاز كافة مشاريع البنية التحتية للدولة، مثل تشييد الطرق والجسور بالدرجة الاساس، وبناء المستشفيات والمدارس ومختلف الابنية الحكومية كالوزارات اضافة الى الابنية الصناعية والزراعية.

تاريخ استلام البحث/19/ 6/ 2022 تاريخ قبول النشر/ 26/6/ 2022
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.77.10

3- يعالج الكثير من القضايا المشكلات والاجتماعية والبيئية التي تنتج عن سرعة النمو السكاني ومن ابرز تلك القضايا (البطالة) اذا يلعب دوراً كبيراً في توفير فرص العمل لأعداد كبيرة من القوى العاملة بمختلف مستوياتها من العمالة الماهرة المتمثلة بأصحاب الخبرات والكفاءات والعمالة غير الماهرة من عمال ومساعدين وهؤلاء تكون اعدادهم اكبر.

4- ان قطاع البناء والتشييد يمثل احد اكثر القطاعات الاقتصادية في العالم قدرةً على جذب رؤوس الاموال واكثرها استقطابا للاستثمار والتطور حيث ان هذا القطاع يساير بشكل متوازي الزيادة الحاصلة بالسكان وما تتطلب هذه الزيادة من مساكن وخدمات. (رياض المسعودي،2006،ص20)

5- ان كل فرصة عمل جديدة في هذا القطاع تساهم في خلق فرصتين جديدتين على الاقل للعمل في القطاعات الاقتصادية الانتاجية والخدمية الاخرى ، لذلك يمكن اعتبار قطاع البناء من القطاعات الاقتصادية الانتاجية، اذ يساهم بشكل رئيسي بتكوين جزء كبير من الدخل، وايجاد فرص العمل وزيادة الاستثمار، من خلال بناء المساكن والابنية الاخرى، والاستثمار في القطاع الصناعي مثلا عن طريق بناء المصانع المنتجة لمستلزمات البناء (عبد الحكيم جمعة،2006،ص83)

6- تظهر اهمية هذا القطاع في مدى قدرته على تنفيذ المشاريع، و تحشيد موارد الدولة المالية الكبيرة على شكل نشاطات خدمية وانتاجية ومادية، وهذا من شانه اضافة اهمية اكبر لدور هذا القطاع في عملية التنمية، فمن غير الممكن استيراد المنتجات النهائية لهذا القطاع كالطرق والجسور والابنية والمنشآت، فهذه المنتجات تنتج محلياً، وتتطلب تحشيد للموارد المالية والبشرية لإنتاجها، اما المكائن والمعدات والمواد الانشائية فهذه يمكن استيرادها، لهذا فان كل المشاريع والاستثمارات الهادفة الى انشاء كيان لإنتاج سلعي او خدمي او كليهما، تستلزم العمل على انشاء طاقة انتاجية بمكان محدد، الهدف منه تقديم السلع او الخدمات او كليهما وذلك لان هناك طلب على هذه السلعة او تلك الخدمة. (قطاع التشييد والاسكان متاح على الانترنيت ص3)

7- مساهمته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي(وزارة التخطيط ص32).

3-1-2: الهياكل الانتاجية التي يعتمد عليها قطاع البناء والتشييد: ينتج قطاع البناء والتشييد منتجاته معتمدا على نوعين من الهياكل الانتاجية وهي:

النوع الاول: هياكل ذات طبيعة ثابتة وهى المصانع والمعامل والورش المختصة، بإنتاج المواد والمستلزمات المستخدمة في التشييد، مثل معامل الطابوق، والبلوك، والاسمنت، ومقالع الحصى، مقالع ومعامل الرخام، والخ، وتتميز هذه الهياكل بانها ثابتة وانتاجها دائم ومستمر وتتميز كذلك بسهولة ادارتها والتخطيط لها.

النوع الثاني: هياكل ذات طبيعة مؤقتة وهي بصورة مشاريع، حيث ان مشروع البناء هو كينونة مؤقتة تضم الاطراف ذوي الاهداف المختلفة اصحاب المصلحة، الذين يجمعهم مشروع البناء القائم وتستمر لفترة معينة لحين انتهاء المشروع وتسمى دورة حياة المشروع.(صديق حيدر صديق، 2014 ،ص 3)

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة احدى وعشرون / العدد 77/ شهر حزيران / سنة 2023
تاريخ استلام البحث/19/ 6/ 2022 تاريخ قبول النشر/ 26/6/2022
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.77.10

ويمكن تعريف دورة حياة مشروع البناء والتشييد او المشروع الهندسي: بانها عبارة عن مراحل متسلسلة تربط بداية المشروع مع نهايته، مع مراعاة تحديد فترة كل مرحلة وتوقيت تسليمها، اضافة الى المراجعة والتقييم والرقابة، وتحديد المعني في كل مرحلة، كذلك تحديد المسؤوليات المتداخلة للأطراف اصحاب المصلحة وهم (مدير المشروع، الشركة المنفذة، فريق ادارة المشروع، المستخدم) وان اي مشروع يملك دورة حياة مشتركة، بغض النظر عن نوعه او حجمه او مدته او حتى كونه مركبا او بسيط(مصطفى قطب واخرون، 2018، ص9).

2-1-4: الاطراف ذات العلاقة بقطاع البناء والتشييد: هناك عدة اطراف ترتبط بقطاع البناء والتشييد وهم:

1- **الاطراف المصنعة**: وتضم جميع المصانع والمعامل والورش في القطاعين العام والخاص الخاصة بمنتجي مواد البناء والانشاء وكذلك منتجي المواد الثانوية والمكملة المستخدمة في عملية البناء والتشييد.

2- **التجار**: المستوردين والموردين لمواد البناء والانشاء والمواد المتعلقة بالبناء والتشييد.

3- **مالكوا المشاريع**: وهم ممولي المشاريع من القطاع العام (الدولة ومؤسساتها) او القطاع الخاص

4- **المستثمرون**: من البنوك والمؤسسات التمويلية الحكومية او الخاصة والمستثمرون من القطاع الخاص

5- **الاستشاريون** من مصممين ومهندسين ومشرفين: وتضم جميع الشركات الاستشارية المتخصصة بأعمال البناء والتشييد ضمن القطاعين العام والخاص والشركات الاجنبية والمكاتب الخاصة.

6- **المنفذون**: شركات المقاولات والمقاولين وهم المتعهدين الرئيسيين المتخصصين وتمثلهم شركات التعهدات العامة والخاصة والشركات المحلية والاجنبية.

7- **الجهات الوصائية**: هي الجهات المشرفة والضابطة لنشاطات الإشراف والتصميم والتنفيذ، وتضم مؤسسات الدولة المتخصصة ونقابات المهندسين والمقاولين والعمال.

8-**المؤسسات التعليمية والتدريبية**: الكليات والمعاهد ومراكز التدريب التي تنتج الكوادر الفنية من مهندسين ومساعدي مهندسين وتقنيين وحرفيين وعمال وكل المعنيين بعمليات البناء والتشييد(صديق حيدر صديق، مصدر سابق، ص2)

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة احدى وعشرون / العدد 77/ شهر حزيران / سنة 2023
تاريخ استلام البحث/19/ 6/ 2022 تاريخ قبول النشر/ 26/6/2022
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.77.10

المخطط (1) الاطراف ذات العلاقة بقطاع البناء والتشييد

المصدر : المخطط من اعداد الباحثين

يتبين لنا من المخطط (1) الاطراف ذات العلاقة بقطاع البناء والتشييد، وهذه العلاقة توضح لنا مدى اهمية، وحيوية، ونشاط هذا القطاع، فهو يؤثر ويتأثر بكل تلك الاطراف، فتنشيط العمل في هذا القطاع، من شانه تنشيط العمل في كافة الاطراف التي ترتبط به، فمشاريع البناء والتشييد توفر فرص عمل جديدة لكل الاطراف ذات العلاقة بها، وبالتالي تخفض من معدلات البطالة وتحرك عجلة النمو الاقتصادي في البلد.

2-2 : السياسات والخطط في قطاع البناء والتشييد العراقي: كان لقطاع البناء والتشييد دورا كبيرا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث ساهم في تنفيذ الكثير من مشاريع البنية التحتية في فترة الثمانينيات وما قبلها من القرن المنصرم، حسب الخطة الانفجارية المتبعة في ذلك الوقت، والتي تضمنت عدة مشاريع منها الطرق والجسور، وبناء متكامل لعدة مستشفيات، ومدارس، وابنية حكومية كالوزارات والدوائر الحكومية، بالإضافة الى الابنية الزراعية والصناعية، ولكن ما حصل من تخريب ودمار بسبب الحروب المستمرة والحصار الاقتصادي الذي فرض في عام 1991الى عام 2003 كان له تأثيرا سلبيا على هذا القطاع كسائر قطاعات الاقتصاد العراقي الاخرى، وقد تراجع هذا القطاع بسبب تغيير السياسات والخطط السابقة والتي يمكن حصرها بالفقرات الاتية: (قطاع التشييد والاسكان متاح على الانترنيت ص3).

1- ان جميع مشاريع البنى التحتية العملاقة في العراق والتي تحتاج في تنفيذها الى كفاءة عالية كانت تنفذ من قبل الهيئة العامة للمباني فقد كانت تعتبر الجهة الوحيدة المسؤولة عن تنفيذ تلك المشاريع لما تمتلكه من الخبرة الكبيرة والعريقة والكوادر الكفوءة والمؤهلة التي لها القدرة على تنفيذ تلك المشاريع، ولكن بعد عام 2001 تم استبدال هذه السياسة بتشكيل دائرة هندسية في كل وزارة تكون مسؤولة عن القيام بالمشاريع التابعة للوزارة نفسها، مما ادى الى تراجع كبير في مؤشرات تنفيذ

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة احدى وعشرون / العدد 77/ شهر حزيران / سنة 2023
تاريخ استلام البحث/19/ 6/ 2022 تاريخ قبول النشر/ 26/6/2022
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.77.10

تلك المشاريع من ناحية النوعية والمتانة المطلوبة بسبب نقص الخبرة والكفاءة للكادر الموجود في تلك الدوائر.

2- ان الكثير من فعاليات البناء التي يتكفلها المقاولون المحليون في الوقت الحاضر لا تخضع الى وسائل السيطرة النوعية كما كانت سابقا.

3- عزوف المقاولين الاكفاء، والشركات العراقية الكبيرة عن التقدم لتكفل مقاولات قطاع التشييد، بسبب عدم قدرتهم على التنافس مع طبقة المقاولين الجدد الذين ظهروا بعد سقوط النظام الذين كانوا يتكفلون بمقاولات صغيرة بمبالغ عالية جدا مما ادى الى رفع تصنيفهم مع ان معظمهم بدون خبرة حقيقية.

4- لا يوجد استراتيجية واضحة عند الجهات المنفذة للمشاريع حول الاختيار بين هذه المشاريع وامكانية تنفيذها، مما يؤدي الى مشكلات عديدة منها التأخر في الفترة اللازمة لتنفيذ المشروع عن المخطط لها، وقد تصل الى ان تكون هذه الفترة مضاعفة، ويحدث ذلك عندما تدرج مشاريع بكلف عالية جدا دون قيام الجهات المسؤولة بتهيئة المستلزمات اللازمة لتنفيذ المشروع، كذلك عندما تدرج مشاريع بكلف عالية لكن تخصيصاتها تكون قليلة لا تكفي حتى لتغطية الاعلان فيؤدي الى اجراء مناقلة للتخصيصات بين المشاريع.

2-3: اهم المشاكل والمعوقات التي تواجه قطاع البناء والتشييد العراقي: عانى قطاع البناء والتشييد في العراق بعد عام 2003من المشاكل والتحديات والتي مازال اغلبها يحول دون تقدم هذا القطاع ومنها (http://www.iauiraq.org/reports/NDP_Construction_&_Housing.pdf)

1- الوضع الامني في البلد فنلاحظ انه بتحسن الوضع الامني واستقراره يزداد الانجاز في مشاريع البناء ويحدث العكس عند اضطراب الوضع الامني.

2- الفساد المالي والاداري المنتشر في اغلب مفاصل الدولة فالواردات الضخمة للدولة من تصدير النفط كان من المفترض ان توجه لاستثمارات ضخمة محلية واجنبية في مجال التشييد والبناء وقيام نهضة عمرانية في العراق للنهوض بواقع الاقتصاد العراقي من اعمار وتوفير فرص عمل ولكن بسبب الفساد ، وانعدام التخصيص الامثل للموارد، تهدر، وبالتالي تنعدم القدرة على التخطيط الاقتصادي المتكامل نتيجة النقص الحاصل في الموارد الموجهة لتخفيض البطالة وتوليد فرص عمل جديدة في الاقتصاد

3- عدم تمكن شركات القطاع العام من تحقيق كامل اهدافها في نقل التقنيات الحديثة وتوظيفها على نطاق واسع في قطاع التشييد بسبب التوسع الكبير في الموازنة لاستثمارية والمعوقات التنظيمية والفنية التي واجهتها خلال مرحلة التنفيذ.

4- ان الارتفاع الكبير الذي يحدث في كلف الاحالات لمشاريع الموازنة الاستثمارية في قطاع البناء والتشييد يعود الى عدة اسباب هي:

أ-ضعف القدرات التنفيذية لدى الشركات والمقاولين.

تاريخ استلام البحث/19/ 6/ 2022 تاريخ قبول النشر/ 26/6/2022
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.77.10

ب - ارتفاع هوامش الربح نتيجة الظروف الغير منظورة والتي يتوقعون حصولها خلال مرحلة التنفيذ بسبب قلة عرض المواد قياسا الى حجم الطلب الكبير عليها
ج- وارتفاع تكاليف النقل، وارتفاع اجور العاملين بمختلف انواعهم واختصاصاتهم في مرحلة اعداد المشروع
5- انعدام وسائل السيطرة النوعية على كثير من فعاليات البناء التي يقوم بها المقاولون المحليون
6- قلة الوعي بأهمية السيطرة والرقابة على النوعية في جميع القطاعات العاملة في فعاليات البناء
7- عدم توفر العمالة الماهرة المحلية لأعمال البناء والاعمال التكميلية حيث ان ندرة العمالة الماهرة تؤدي الى تدني نوعية التنفيذ للمشاريع.
8- عدم مواكبة المناهج التعليمية في الجامعات والكليات الهندسية للتطورات الاحتياجات المتعددة وخاصة في اجراءات السيطرة والرقابة على النوعية واساليب الاشراف وادارة المشاريع.
9- عدم وضوح المعايير الإسكانية المحددة للحد الأدنى الذي يجعل من المأوى ملائما للسكن.
10 -عدم اعتماد التكنولوجيا الحديثة في البناء والتشييد وتطوير نظم أدارة المشاريع.
11- لو اغلب المشاريع من دراسات الجدوى مما أدى الى ظهور أوامر تغيير كبيرة لتنفيذ الواقع الحقيقي.
12- عدم وجود شركات متخصصة كافية وذات كفاءة عالية في المحافظات لتنفيذ المشاريع ذات الطابع الخاص مثل المستشفيات الكبيرة والتخصصية.
13- انعدام الدقة في المخططات وجداول الكميات فيؤدي ذلك الى مشاكل كثيرة عند تنفيذ المشاريع.
14- عدم وجود سيطرة نوعية للتحكم بجودة المواد الإنشائية وفعاليات البناء التي يقوم بها المقاولون المحليون في الوقت لحاضر وغياب إمكانيات السيطرة الداخلية على النوعية لدى قطاع المقاولين المحليين العاملين لحساب اجهزة الدولة حيث يتم الاعتماد على وسائل الرقابة التي يقوم بها رب العمل فقط.
15- ان الكوادر العاملة في الدوائر الهندسية في الوزارات اغلبها لا تمتلك الخبرة والكوادر المؤهلة لتنفيذ المشاريع بالنوعية والمتانة المطلوبة
16-ظهور طبقة من المقاولين غير الأكفاء والذين لا يمتلكون الخبرة الحقيقية مما جعل المقاولين الأكفاء والشركات الكبيرة في العزوف عن التقدم للمقاولات بسبب عدم القدرة على التنافس مع هؤلاء المقاولين .(reports/NDP_Construction_&_Housing.pdf)

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة احدى وعشرون / العدد 77/ شهر حزيران / سنة 2023
تاريخ استلام البحث/19/ 6/ 2022 تاريخ قبول النشر/ 26/6/ 2022
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.77.10

المبحث الثالث : مساهمة قطاع البناء والتشييد في الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التغير السنوي لكل منهما

يعد الناتج المحلي الاجمالي احد المقاييس المهمة لقياس الاداء الاقتصادي، فارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي تشير الى ان هناك تحسن في الاداء الاقتصادي ويحدث العكس عندما تنخفض معدلات نمو هذا الناتج، ولكن هناك عائقاً كبيراً في امكانية قياس سريان مفعول الاداء الاقتصادي، بدلالة معدلات نمو الناتج بالنسبة للاقتصاد العراقي، بسبب الاختلال الموجود في مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج نتيجة الاعتماد على الانتاج الريعي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي دون التنوع في الانتاج السلعي، مما ادى الى انعدام صفة المرونة في الجهاز الانتاجي وجمود هيكله الاقتصادي وبالتالي فان زيادة حجم الناتج قد تقود الى زيادة حجم الاستهلاك دون الاستثمار، فهو اقتصاد احادي الجانب، يعتمد اعتماد كبير على القطاع النفطي ويهمل بقية القطاعات، وكما نعرف ان الصناعة النفطية تستخدم اسلوب الانتاج تكثيف عنصر راس المال على حساب عنصر العمل لذلك فان هذا القطاع وهذه الصناعة لم تساهم في توفير فرص عمل جديدة للشباب لامتصاص البطالة وان الاستمرار بالاعتماد على القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي يؤدي الى فشل السياسات المتبعة من قبل الدولة التي تهدف الى النمو والاصلاح وتشجع على التنوع القطاعي الذي يقلل من الاعتماد على القطاع النفطي لذلك يتطلب تفعيل دور القطاعات غير النفطية التي يمكنها ان ترفد الناتج المحلي الاجمالي بالأموال اللازمة اذا ما اعطيت الاهتمام اللازم، ومن اهم هذه القطاعات هو قطاع البناء والتشييد لما له من الاثر الكبير في بناء الاقتصاد الوطني من خلال مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي فهو من القطاعات المهمة والتي تستوعب الاستثمارات المحلية والاجنبية والتي ينتج عنها زيادة التراكم الرأسمالي للاقتصاد فهذا القطاع يتميز عن غيره بانه يستطيع تحريك الكثير من القطاعات الاقتصادية المرتبطة به مما يساهم في تشغيل الكثير من الايدي العاملة والتخفيض من معدلات البطالة

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة احدى وعشرون / العدد 77/ شهر حزيران / سنة 2023

تاريخ استلام البحث/19/ 6/ 2022 تاريخ قبول النشر/ 26/6/2022

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X

https://doi.org/10.31272/IJES2023.77.10

الجدول (1) حجم ناتج قطاع البناء والتشييد في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة ومعدلات النمو السنوية للناتجين للمدة من 2003-2020

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (2007)	حجم الناتج لقطاع البناء والتشييد	نسبة حجم الناتج لقطاع البناء والتشييد الى الناتج المحلي الاجمالي%	معدل التغيير السنوي(النمو) للناتج المحلي الاجمالي%	معدل التغيير السنوي (النمو)للناتج المحلي لقطاع البناء والتشييد%
2003	66398213.0	793117.9	1.20	-	-
2004	101845262.4	2209874.4	2.20	53.38	178.63
2005	103551403.4	4581970.5	4.40	1.67	107.34
2006	109389941.3	4838350.1	4.40	5.63	5.59
2007	111455813.4	4928470.3	4.40	0.18	1.86
2008	120626517.1	5648215.4	4.64	8.22	14.60
2009	124702847.9	5385960.9	4.29	3.37	-4.64
2010	132687028.6	8453995.9	6.34	6.40	56.96
2011	142700217.0	8320104.4	5.79	7.54	-1.58
2012	162587533.1	12025298.1	7.40	13.93	44.53
2013	174990175.0	15251872.4	8.70	7.62	26.83
2014	178.951.406.9	14544136.7	8.10	2.26	-4.64
2015	183616252.1	9402528.4	5.10	2.60	-35.35
2016	208932109.7	8555838.5	4.08	13.78	-9.00
2017	205130066.9	8987226.8	4.35	-1.81	5.04
2018	210532887.2	8001563.5	3.77	2.63	-10.96
2019	223075020.8	12979494.8	5.77	5.95	62.21
2020	188112265.8	4204447.3	2.22	-15.67	-67.60

المصدر: الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية

فعند تحليل الجدول (1) نلاحظ ان ناتج قطاع البناء والتشييد المساهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة كان في عام 2003 يبلغ(793117.9) مليون ديناراً من مجموع الناتج المحلي الاجمالي البالغ (66398213.0)مليون ديناراً، ثم ارتفعت في عام2004 الى(2209874.4) مليون ديناراً من مجموع الناتج البالغ (101845262.4) بسبب انتهاء الحرب ورفع العقوبات التي كانت مفروضة على العراق واستمرت بالارتفاع ،كما نلاحظ فوصلت في عام 2007 الى (4928470.3)مليون ديناراً من مجموع الناتج البالغ(111455813.4) واستمر الارتفاع بالتدريج بسبب التحسن النسبي من الناحية الامنية حيث وصلت قيمة مساهمة قطاع البناء والتشييد في الناتج المحلي الاجمالي عام 2010(8453995.9) من مجموع الناتج البالغ (132687028.6) وكانت اعلى مساهمة لناتج قطاع البناء والتشييد خلال هذه السنوات في عام2013 حيث بلغت(15251872.4) مليون ديناراً من مجموع الناتج المحلي الاجمالي البالغ (174990175.0) مليون ديناراً، ان الفترة الواقعة بين (2010 -2014) تعتبر احدى أضخم الفرص الاقتصادية للعراق وذلك لارتفاع أسعار النفط وقتها، وتخطّيها حاجز الـ 120 دولاراً للبرميل الواحد، حيث تجاوزت الموازنات السنوية في العراق حاجز الـ 100 مليار دولاراً خلال هذه السنوات الاربع، وهو ما كان كفيلًا بالتحوُّل الاقتصادي الشامل والتنمية. اما في عام 2014 الى عام 2018وبسبب دخول داعش الى العراق والحرب التي حدثت للدفاع عن الاراضي العراقية نلاحظ انخفاض تدريجي متذبذب

تاريخ استلام البحث/19/ 6/ 2022 تاريخ قبول النشر/ 26/6/ 2022
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.77.10

في تلك السنوات فكانت تبلغ في عام 2014 (14544136.7) مليون ديناراً من مجموع الناتج البالغ (178951406.9) مليون ديناراً الى ان وصلت في عام 2018(8001563.5) مليون ديناراً من مجموع الناتج البالغ (210532887.2) وبعد تحرير الاراضي العراقية شهد قطاع البناء تحركا واضحا وذلك لتحسن الوضع الامني والتوجه نحو اعادة اعمار المدن المهدمة حيث ارتفعت عام 2019 ووصلت الى (12979494.8) مليون ديناراً من مجموع الناتج البالغ (223075020.8)مليون ديناراً ثم انخفضت مساهمة قطاع البناء والتشييد في عام 2020 بسبب ازمة كورونا واثارها على الاقتصاد العالمي ككل فوصلت الى (4204447.3) من مجموع الناتج المحلي الاجمالي البالغ (188112265.8) مليون ديناراً.

ان نسبة مساهمة قطاع البناء والتشييد (الأهمية النسبية) لهذا القطاع كانت تبلغ في عام 2003 (1.20 %) ثم بدأت هذه النسبة بالارتفاع حتى وصلت في عام 2013 الى (8.70%) وهذه تعتبر اعلى نسبة اسهام له خلال السنوات الاخيرة بسبب الانتعاش الذي حدث في الاقتصاد العراقي وزيادة المشاريع وهي اعلى نسبة لها خلال مدة الدراسة، ثم بسبب دخول داعش الى العراق نلاحظ انخفاض تدريجي متذبذب لنسبة مساهمة قطاع البناء والتشييد خلال تلك الاعوام اذ بلغت في 2015(5.10%) وفي 2017 بلغت (4.35%) وانخفاض واضح لها في عام 2018 اذ بلغت (3.77%)ثم ارتفاع لا باس به في عام 2019 اذ بلغت (5.77%) ثم بدأت هذه النسبة بالانخفاض التدريجي حتى وصلت في عام 2020الى(2.22%) بسبب الوباء واجراءات العزل. و نلاحظ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في عام 2004 حيث بلغ (53.38%) بينما بلغ نمو ناتج قطاع البناء والتشييد في نفس العام (178.63%) ممكن ان نعزو هذا النمو في الناتج الاجمالي وناتج قطاع البناء الى انتهاء الحرب ورفع العقوبات التي كانت مفروضة على العراق وتغيرات الوضع السياسي والاقتصادي، وفي عام 2005 نمى الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (1.67) بينما كان نمو ناتج قطاع البناء والتشييد بنسبة (107.34%) وفي عام 2006 نمى الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (5.63%) بينما كان نمو ناتج قطاع البناء والتشييد (5.59%) وفي عام 2009 سجل الناتج المحلي الاجمالي معدل نمو بلغ (3.37) بينما سجل التغيير في ناتج قطاع البناء والتشييد معدل نمو سالب بلغ (4.64-) بسبب تقليص الانفاق الاستثماري و هو من الاجراءات التي اتخذتها الحكومة لمواجهة الازمة المالية العالمية التي اصابت العالم في اواخر عام 2008 اذ اتبعت السلطات المالية (سياسة انكماشية) لمواجهة الازمة، الا ان هذا الوضع لم يدم طويلا فحدث ارتفاع في اسعار النفط وانتعش الاقتصاد العراقي في عام 2010 فسجل معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي نسبة (6.40%) وكانت نسبة نمو قطاع البناء والتشييد (56.96%) وبقي الوضع جيدا في ارتفاع نسب النمو ففي عام 2013 بلغ النمو في الناتج المحلي الاجمالي (7.62%) ونسبة نمو ناتج قطاع البناء والتشييد (26.83%) كما نرى من خلال الجدول اعلاه الى الفترة ما بين (2014 - 2017) فنلاحظ انخفاض تدريجي متذبذب في تلك السنوات بسبب الحرب التي وقعت ضد عصابات داعش وما كان لها من اثار مدمرة على قدرة العراق الانتاجية، اما في عام 2018 نلاحظ ارتفاع في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي اذ بلغ(2.63%) اما معدل النمو لناتج

تاريخ استلام البحث/19/ 6/ 2022 تاريخ قبول النشر/ 26/6/2022
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.77.10

قطاع البناء والتشييد فقد كان سالبا وبلغ (10.96-%)، وفي عام 2019 نلاحظ ارتفاع نمو الناتج المحلي بنسبة (5.95%) وكذلك ارتفاع في نمو ناتج قطاع البناء والتشييد بنسبة (62.21%)، ونلاحظ انخفاض كبير في الناتج المحلي الاجمالي مسجلا معدل نمو سالب بلغ (15.67-%) كما حدث انخفاض في ناتج قطاع البناء والتشييد مسجلا معدل نمو سالب كبير بلغ (67.60-%) و ذلك بسبب الاجراءات الوقائية ضد وباء كورونا الذي اثر على جميع انشطة الاقتصاد في جميع انحاء العالم.

مما سبق يتبين لنا جمود الهيكل الاقتصادي في الاقتصاد العراقي فهو اقتصاد ريعي احادي الجانب، يعتمد بالشكل الاكبر على القطاع النفطي الذي يعتمد في انتاجه على تكثيف راس المال، ويهمل باقي القطاعات التي تعتمد في انتاجها على تكثيف العمالة وتقلل من مشكلة البطالة واهمها قطاع البناء والتشييد فمساهمة هذا القطاع بأجمالي تكوين الناتج المحلي الاجمالي منخفضة جدا وهذا يدل على ضعف قطاع البناء والتشييد العراقي ويدل ايضا الى عدم توجيه عمليات الاستثمار بصورة صحيحة مما يؤدي الى ضعف التشابك والترابط بين القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني مما يعرقل عجلة التنمية والنهوض بالاقتصاد العراقي الى مصاف الدول المتقدمة.

المبحث الرابع: ظاهرة البطالة في العراق

4-1: **تعريف البطالة:** يمكن ان نعرف البطالة على انها (عجز النظام الاقتصادي والاجتماعي عن توفير فرص عمل مناسبة وكافية للطاقات البشرية الموجودة في المجتمع الراغبة في العمل، والتي يمكن من خلالها استغلال الموارد المادية المتوافرة، فتهدر هذه الطاقات مما يسبب خسائر اقتصادية واجتماعية كبيرة).

4-2 **ظاهرة البطالة في الاقتصاد العراقي:** وتعتبر ظاهرة البطالة في الاقتصاد العراقي من الظواهر المركبة وذلك لتداخل اسباب هذه الظاهرة مع تداعياتها وتأثيرها على الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في آن واحد، وهي ظاهرة اقتصادية من حيث الأسباب والنتائج المباشرة، الا أنها سياسية واجتماعية ايضا في جوانبها غير المباشرة، وعلى الرغم من ان البعض يربط هذه المشكلة بحالة الحصار التي مر بها القطر في بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، لكنّ الأسباب الحقيقية لهذه الظاهرة تعود الى ما قبل هذا التاريخ وتحديداً الى فترة تحول الاقتصاد العراقي الى اقتصاد الحرب في بداية الثمانينيات من القرن نفسه، ومع دخول العراق في مرحلة الحصار الاقتصادي ازدادت نسبة البطالة، لاسيما مع توقف القطاع النفطي الذي يعتبر الممول الرئيسي للناتج المحلي الاجمالي بما يشكله من ثقل في موارد الموازنة العامة للدولة بنسبة تزيد عن (80%)، ومرت البطالة في اخطر مراحلها بعد الحرب في عام (2003) ودخول العراق في دوامة العنف الداخلي، اذ ازدادت هذه الظاهرة تعقيدا حيث قدرها بعض الاقتصاديين ولاسيما بعد عام 2003 مباشرة بأكثر من (50%) وهذه النسبة تعتبر كارثة وفق المفاهيم الاقتصادية والسياسة والاجتماعي (باسم عبد الهادي حسن،2008،ص3)، فتفاقمت هذه الظاهرة بعد هذا التاريخ بسبب ما مر به العراق من احداث سببت اختلالات بنيوية وهيكلية داخلية وخارجية في اقتصاده بسبب تدهور الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية مما اثر بشكل سلبي على قدرة الجهاز الانتاجي في استيعاب القوى القادرة على العمل، فإهمال القطاع

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة احدى وعشرون / العدد 77/ شهر حزيران / سنة 2023
تاريخ استلام البحث/19/ 6/ 2022 تاريخ قبول النشر/ 26/6/ 2022
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.77.10

الانتاجي في كلا القطاعين العام والخاص فاقم من هذه المشكلة التي قابلتها الحكومة بوضع حلول لا تتناسب مع حجمها واثارها السلبية على المجتمع، ومن هذه الحلول هو تقديم الاعانات للعاطلين عن العمل من خلال شبكات الرعاية الاجتماعية، او منح القروض بدون متابعتها والتأكد من تحقيق الغرض الذي صرفت من اجله، ومما زاد من مشكلة البطالة هو التوظيف غير المقنن، مما ادى الى ظهور البطالة المقنعة وتضخم الجهاز الاداري في البلد، الذي يتجه نحو اتخاذ نظام السوق بديلا للنظام المركزي، بالإضافة الى سياسات الاحتلال الخاطئة في حل بعض مؤسسات الدولة الامنية والمدنية التي كانت توظف الكثير من الشباب مثل هيئة التصنيع العسكري، اضافة الى التسريح الجماعي لمنتسبي بعض وزارات الدولة والتي شملت وزارات الدفاع والداخلية والاعلام. (عامر عمران المعموري وحيدر حسين ال طعمة ،2010،ص125) كما ان تزايد اعداد الشباب الداخلين حديثا الى سوق العمل نتيجة للارتفاع في معدل النمو السكاني للبلد، وما قابله من تدني في معدل النمو الاقتصادي، فضلاً عن الوضع الامني والسياسي المتدهور آنذاك مما ادى الى زيادة معاناة الاقتصاد العراقي وسبب في ضعف القدرة على توليد فرص عمل جديدة، كل ذلك ادى الى ارتفاع في معدلات البطالة التي تعتبر مشكلة لها اثار اجتماعية واقتصادية خطيرة (علي حسين وفارس المشهداني وناجي ساري 2013،ص89)، والجدول (2) يبين معدلات البطالة في العراق للمدة من (2004 -2020).

جدول (2) معدلات البطالة لسكان العراق للمدة من (2004-2020)

السنوات	نسبة البطالة %	السنوات	نسبة البطالة %
2003	28.1	2012	11.90
2004	26.8	2013	12.10
2005	17.90	2014	10.60
2006	17.50	2015	13. 18
2007	11.70	2016	10.80
2008	15.30	2017	13.80
2009	14.00	2018	13.59
2010	12.00	2019	13.65
2011	11.10	2020	21.00

المصدر: الجدول من عمل الباحثين طبقا لبيانات وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء والمعلومات، سنوات متفرقة

عند تحليل الجدول اعلاه نلاحظ ان نسبة البطالة في عام 2004 بلغت (26,80%) وهي نسبة مرتفعة جدا اذا ما قورنت مع نسبة البطالة الطبيعية التي تكون ما بين(4% -6%) اذ يرجع السبب في ارتفاع هذه النسبة في تلك الفترة الى انفلات الوضع الامني، وانتشار الاعمال الارهابية والتخريبية التي سببت تعطل الكثير من الانشطة الاقتصادية في اغلب القطاعات، وتعطل العاملين فيها، ومن بين القطاعات التي تعطلت هو قطاع البناء والتشييد، فقد ادت هذه الاوضاع المتدهورة الى اختلال حركة الاستثمار بشكل عام فالعملية الاستثمارية لم تكن موجهة بالصورة الصحيحة لعدم استقرار البلد من الناحية الامنية وساهم هذا في عزوف الكثير من المستثمرين المحليين والاجانب على حد سواء من تنفيذ مشاريعهم الاستثمارية في العراق، كما ان ما خلفه الاحتلال بعد عام 2003 من هدم البنى

تاريخ استلام البحث/19/ 6/ 2022 تاريخ قبول النشر/ 26/6/2022
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.77.10

التحتية والفشل في اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة سبب عدم وضوح الرؤية، وما يؤيد ذلك استخدام التخصيصات والمنح بالشكل الخاطئ اذ انها لم تسهم في زيادة الطاقة الانتاجية، مما ادى الى عدم وجود المشاريع التي تكفي لتشغيل العاطلين عن العمل.

واخذت هذه النسبة بالانخفاض التدريجي فبلغت في عام 2005 (17,9%) وفي عام 2006 وصلت الى (17,5%) اما في الفترة ما بين عام2007-2010 فقد انخفضت نسبة البطالة بشكل كبير جدا ففي العام وذلك بسبب اتخاذ الدولة لسياسة تشغيلية هدفها توفير فرص عمل جديدة وذلك بخلق وظائف في مؤسسات القطاع العام مما ادى الى رفع نسبة البطالة المقنعة في تلك المؤسسات الحكومية، اما في عام 2012 بلغ معدل البطالة ما نسبته (11,90 %) وفي عام 2013 بلغت النسبة (12,10%) ويمكن ان نعزو انخفاض معدلات البطالة في الفترة من (2010-2014) الى الانتعاش الاقتصادي بسبب ارتفاع اسعار النفط العالمية، كما ان الاستقرار النسبي الذي شهده البلد في الوضع السياسي والامني، واتخاذ قرارات اقتصادية سليمة تصب في صالح المجتمع من خلال رفع مستوى التشغيل، والبدء بمشاريع جديدة مما ساهم بتوفير فرص عمل جديدة بالإضافة الى دخول العديد من الشركات الاجنبية الى العراق، وانخفضت هذه النسبة بشكل اكبر في عام 2014 حتى وصلت الى (10,6%) بسبب الحرب التي حدثت وانخراط الشباب في القوات المسلحة للدفاع عن الوطن ضد عصابات داعش، ثم اخذت هذه النسبة بالارتفاع في الاعوام 2017و 2018 و2019 حيث بلغت ما يقارب (13%) وذلك لما شهده البلد من ظروف قاسية اثر الحرب الاخيرة و تناقص معدلات النشاط الاقتصادي والتهجير القسري للكثير من العمال والموظفين مما ادى الى فقدان اعمالهم اضافة الى الازمات التي شهدها الاقتصاد العراقي وقلة تشغيل الايدي العاملة والنقص في توفير فرص العمل وتوقف الكثير من الانشطة الاقتصادية وفقدان العديد من المشاريع مما سبب تسريح العديد من العمال فيها وذلك بسبب الاعتماد على المنتجات المستوردة، اما في عام 2020 وبسبب تفشي فيروس كورونا وحضر التجوال الذي شهده البلد ارتفعت هذه النسبة لتصل الى (21%)، ومن خلال ما سبق نرى ان من اكبر التحديات التي يواجها الاقتصاد العراقي هو ارتفاع كبير في نسب البطالة وانخفاض معدلات التشغيل والتفكك القطاعي كل ذلك يستلزم حلول جذرية لتفعيل القطاعات الاقتصادية، لاسيما قطاع البناء والتشييد لما له من روابط امامية وخلفية مع جميع القطاعات، فالتطور في هذا القطاع يعني تطور اقتصادي شامل للعراق.

المبحث الخامس: العلاقة بين معدل النمو(التغير السنوي) في ناتج قطاع البناء والتشييد مع معدل البطالة في العراق بعد عام 2003

لمعرفة العلاقة بين معدلات النمو في ناتج قطاع البناء والتشييد ومعدلات البطالة السنوية ومدى تأثير كل منهما على الاخر، كان لابد من مقارنة هذين المعدلين ومعرفة مدى تأثير نمو ناتج هذا القطاع على توفير فرص عمل جديدة للمجتمع وامتصاص البطالة والتخفيف منها، ولابد من الاشارة في موضوعنا هذا الى قانون اوكن الذي يدرس علاقة معدلات البطالة والناتج المحلي الاجمالي، ولان ناتج قطاع البناء والتشييد هو من مكونات الناتج المحلي الاجمالي، ولان الناتج المحلي الاجمالي في

تاريخ استلام البحث/19/ 6/ 2022 تاريخ قبول النشر/ 26/6/2022
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.77.10

هذا القانون يعتمد على مقدار الايدي العاملة في العملية الانتاجية وهذا ما يتناسب مع ناتج قطاع البناء والتشييد الذي يعتمد بالدرجة الاساس على الايدي العاملة وهذا ما شجعنا على محاولة تطبيق هذا القانون على ناتج قطاع البناء والتشييد، فلقد اثبت الاقتصادي الامريكي (آرثر اوكن) في عام 1962 وجود علاقة فريدة بين معدل البطالة في البلاد ومعدل نموها الاقتصادي، حيث اشار الى ان ارتفاع البطالة بنسبة (1%) لابد ان يلازمه انخفاض الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (3%)والعكس صحيح ومن الجدير بالذكر ان ابحاث اوكن في الستينات اظهرت ان هذه التقديرات غير دقيقة، الا ان العديد من الاقتصاديين اعتبروا ان قانون اوكن اداة لا تقدر بثمن ويمكنها التنبؤ بتأثير التغيرات في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي على معدلات البطالة في البلد، واتفقوا على ان المعلومات التي اثبتها قانون اوكن مقبولة بدرجة معينة فهذا القانون يتضمن ما يلي (وجود علاقة طردية بين مستوى الناتج ومستوى التوظيف، ووجود علاقة عكسية بين الناتج والبطالة، وان الناتج المحلي الاجمالي يعتمد على مقدار الايدي العاملة في العملية الانتاجية) كما استنتج الاقتصاديون ان العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والبطالة ليست مثالية (حميد علي صالح وعبد القادر نايف .2020،ص 56)

الجدول (3) العلاقة بين معدلات التغيير السنوي (النمو) في ناتج قطاع البناء والتشييد مع معدلات البطالة في العراق للفترة من 2003-2020

السنوات	حجم الناتج لقطاع البناء والتشييد	معدل التغيير السنوي (النمو)للناتج المحلي لقطاع البناء والتشييد1%)	نسبة البطالة %(2)
2003	793117.9	-	28.1
2004	2209874.4	178.63	26.8
2005	4581970.5	107.34	17.90
2006	4838350.1	5.59	17.50
2007	4928470. 3	1.86	11.70
2008	5648215.4	14.60	15.30
2009	5385960.9	-4.64	14.00
2010	8453995.9	56.96	12.00
2011	8320104.4	-1.58	11.10
2012	12025298.1	44.53	11.90
2013	15251872.4	26.83	12.10
2014	14544136.7	-4.64	10.60
2015	9402528.4	-35.35	13. 18
2016	8555838.5	-9.00	10.80
2017	8987226.8	5.04	13.80
2018	8001563.5	-10.96	13.59
2019	12979494.8	62.21	13.65
2020	4204447.3	-67.60	21.00

المصدر: الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة احدى وعشرون / العدد 77/ شهر حزيران / سنة 2023
تاريخ استلام البحث/19/ 6/ 2022 تاريخ قبول النشر/ 26/ 6/ 2022
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.77.10

الشكل(1) العلاقة بين معدلات النمو في ناتج قطاع البناء والتشييد مع معدلات البطالة في العراق

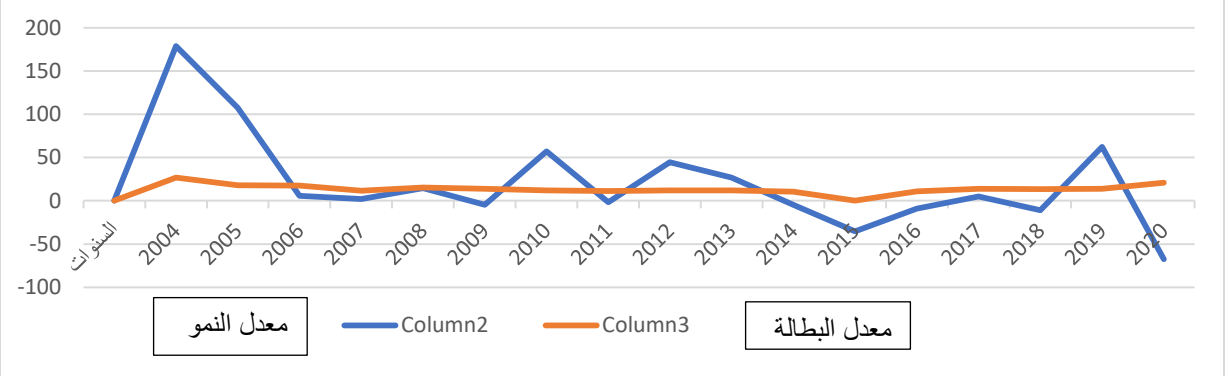

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (3)

عند تحليل الجدول (13) نلاحظ ما يلي: ارتفعت معدلات نمو ناتج قطاع البناء والتشييد بصورة كبيرة جدا في عامي 2004و2005 حيث وصلت الى (178.63%)(107.34%) على التوالي بسبب انتهاء الحرب ورفع العقوبات والاتجاه الى اعمار وبناء ما دمرته الحرب، بالمقابل نلاحظ انخفاض في معدلات البطالة في تلك الفترة الى (26.8%)(17.90%)، وبقيت معدلات نمو القطاع مرتفعة وموجبة في عامي 2006و2007 حيث بلغت (5.59%) (1.86%) قابلها انخفاض في معدلات البطالة فوصلت الى (17.50%) (11.70%) ان ارتفاع معدلات نمو ناتج قطاع البناء والتشييد والانخفاض في معدلات البطالة وان كان هذا الانخفاض طفيفا يتوافق مع فرضية البحث التي تنص على وجود علاقة وثيقة بين قطاع البناء والتشييد وبين توفير فرص العمل والحد من مشكلة البطالة في العراق، اما في عامي 2008و2009 كانت معدلات النمو في ناتج قطاع البناء والتشييد متذبذبة مع معدلات البطالة بين الانخفاض والارتفاع، ففي عام 2008 ارتفع معدل نمو ناتج قطاع البناء والتشييد بنسبة (14.60%) قابله معدل بطالة مرتفع يبلغ(15.30%) وفي عام 2009 انخفض ناتج قطاع البناء والتشييد مسجلا معدل نمو سالب بنسبة(4.64-%) قابله انخفاض بسيط في نسبة معدل البطالة لنفس السنة حيث بلغت (14.00%) اما الفترة الواقعة بين (2010 -2014) والتي تعد فترة انتعاش للاقتصاد العراقي وذلك لارتفاع أسعار النفط، حيث تجاوزت الموازنات السنوية في العراق حاجز الـ 100 مليار دولاراً خلال تلك السنوات الاربع، وهو ما ساهم في زيادة الايرادات والتخصيصات للمشاريع الاستثمارية التي وفرت فرص عمل جديدة وخفضت من البطالة في البلاد ففي عام 2010 كان معدل النمو لقطاع التشييد مرتفع اذ بلغ (56.96%) قابله انخفاض في معدل البطالة الى (12.00%)وهنا تحققت فرضية البحث والتي مفادها ان قطاع البناء والتشييد يساهم في تخفيض معدلات البطالة اما في عام 2011انخفض معدل النمو بشكل طفيف مسجلا رقما سالبا بلغ(-1.58%) قابله انخفاض ملحوظ في معدل البطالة فبلغ (11.10%). ومن الجدير بالإشارة ان الانخفاض في معدلات نمو ناتج قطاع البناء والتشييد، لا تعني بالضرورة ان القطاع لا يعمل، او ان

تاريخ استلام البحث/19/ 6/ 2022 تاريخ قبول النشر/ 26/6/2022
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.77.10

هناك توقف في مشاريع البناء والتشييد او توقف عن تشغيل الايدي العاملة، بل قد يحدث ذلك بسبب طبيعة مشاريع هذا القطاع والتي تحتاج الى سنوات طويلة لإنجازها، فمشاريع البناء والتشييد كالطرق والجسور وبناء العمارات السكنية او مشاريع التشييد الضخمة تحتاج الى فترات طويلة لإنجاز واتمام المنتج النهائي، مما يجعل معدل النمو منخفض او نمو طفيف او قد يكون صفرا اما في عامي 2012 و 2013 فقد نمى ناتج قطاع البناء والتشييد بصورة ملحوظة مسجلا معدلات نمو مرتفعة جدا بلغت على التوالي (44.53%)و(26.83) قابلها معدلات بطالة بلغت (11.90%)و (12.10) و نلاحظ في الجدول اعلاه ان الفترة الواقعة بين 2014-2016 كانت معدلات النمو لناتج قطاع البناء والتشييد سالبة والانخفاض كان متذبذبا في تلك السنوات وذلك بسبب توقف مشاريع البناء وانخفاض اسعار النفط بسبب الحرب التي حدثت للدفاع عن الاراضي العراقية، بالمقابل نلاحظ تذبذب في معدلات البطالة في تلك الفترة بين الانخفاض بسبب انتماء الشباب للقوات المسلحة والارتفاع بسبب نزوح الكثير من العوائل من جراء الحرب. اما الفترة الواقعة بين (2017-2019) نلاحظ انه بالرغم من التغيرات الملحوظة التي حدثت في معدلات نمو ناتج قطاع البناء والتشييد الا ان هذه التغيرات لم تؤثر كثيرا في معدلات البطالة التي بقيت بمعدل (13 %)تقريبا فقد حدث ارتفاع في معدل نمو قطاع البناء والتشييد بلغ (5.04%) قابله معدل البطالة(13.80%) وفي عام 2018 انخفض معدل النمو في قطاع البناء مسجلا رقما سالبا(10.96-%) قابله معدل البطالة بلغ (13.59%)، وارتفع معدل النمو في هذا القطاع في عام 2019الى (62.21%) قابله معدل البطالة (13.65%) اما في عام 2020 وبسبب الوباء واجراءات العزل الجزئي والشامل مما سبب توقف العمل في معظم المشاريع فقد انخفض معدل النمو في قطاع البناء والتشييد بشكل كبير مسجلا رقما سالبا بلغ (67.60-%)كما ارتفع معدل البطالة في العراق الى(21.00%) مما يثبت فرضية بحثنا.

ان قطاع البناء والتشييد يساهم بشكل او باخر في تخفيض معدلات البطالة ، بسبب ترابط نشاط البناء مع الانشطة الاقتصادية الاخرى ولكن في الجدول (2) كما لاحظنا في بعض السنوات لم توضح هذه العلاقة بالشكل المطلوب للأسباب التالية:

1- غياب الالية الدقيقة لتسجيل العمال في مشاريع البناء والتشييد فهؤلاء العمال يستمرون في العمل الذي يتطلب مدة طويلة للإنجاز، ويحتاج ايضا الى عمالة اضافية من نوع اخر كعمال النقل او الديكورات او عمال تأسيسات الكهرباء والماء والمجاري وغيرهم من العمال لإتمام العمل في هذه المشاريع وكل هؤلاء العمال قد لا يسجلون وخاصة في مشاريع البناء للقطاع الخاص.

2- زيادة السكان في ظل سوء التخطيط الاقتصادي وبالتحديد سوء تخطيط القوى البشرية مما يؤدي الى زيادة معدل البطالة.

3- ضعف مستوى التأهيل والتدريب المرتبط بنشاط البناء لمن هم في سن العمل، وسوء التخطيط التعليمي وعدم ربط المؤسسات التعليمية المرتبطة في مجال البناء بسوق العمل فضلا عن ضعف قدرة القطاع الخاص على استيعاب النمو الحاصل في القوى العاملة.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة احدى وعشرون / العدد 77/ شهر حزيران / سنة 2023
تاريخ استلام البحث/19/ 6/ 2022 تاريخ قبول النشر/ 26/6/2022
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.77.10

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1- اثبتت نتائج الدراسة تحقق فرضية البحث بوجود دور لقطاع البناء والتشييد في توفير فرص العمل وحل مشكلة البطالة وهذا ما يطابق الواقع العملي الذي يؤكد تحققها، فطبيعة قطاع البناء والتشييد تتطلب الاستخدام الكثيف للعمالة، كما ان نشاط البناء من شانه ان يحرك جميع الانشطة المرتبطة به كالنقل والتجارة والصناعة والاستثمار وغيرها، فهو من القطاعات الرئيسية التي تستوعب المواد الاولية وراس المال، واستخدام الايدي العاملة.

2- ان قطاع البناء والتشييد هو المسؤول عن تغطية كافة المتطلبات لعمليات اعادة الانتاج المادية (العامة والفردية) حيث يتضمن نشاطه جميع انواع الابنية والمنشئات كبناء الدور والعمارات السكنية وانشاء الطرق البرية وخطوط السكك الحديد والجسور والمطارات والموانئ ومد شبكات الكهرباء والماء والمجاري وحفر الابار وشق قنوات الري والبزل وكافة عمليات استصلاح الاراضي، بالإضافة الى مباني المنشاة غير الانتاجية كالمنشئات التربوية والصحية والاجتماعية من مدارس مستشفيات ومصحات وكذلك الابنية الحكومية بما فيها من منشئات القوات المسلحة وكل ما يتعلق بإقامة الحدائق والمنتزهات العامة والمسابح ودور العبادة وغيرها من المباني.

4- جمود الهيكل الاقتصادي في الاقتصاد العراقي فهو اقتصاد ريعي احادي الجانب، يعتمد بالشكل الاكبر على القطاع النفطي الذي يعتمد في انتاجه على تكثيف راس المال، ويهمل باقي القطاعات التي تعتمد في انتاجها على تكثيف العمالة وتقلل من مشكلة البطالة واهمها قطاع البناء والتشييد فمساهمة هذا القطاع بأجمالي تكوين الناتج المحلي الاجمالي منخفضة جدا وهذا يدل على ضعف قطاع البناء والتشييد العراقي ويدل ايضا الى عدم توجيه عمليات الاستثمار بصورة صحيحة مما يؤدي الى ضعف التشابك والترابط بين القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني مما يعرقل عجلة التنمية والنهوض بالاقتصاد العراقي الى مصاف الدول المتقدمة.

5- انخفاض معدلات نمو هذا القطاع مقارنة بمعدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي اذ تكمن اهمية قطاع البناء والتشييد في اثره الكبير في بناء الاقتصاد الوطني من خلال مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي فهو من القطاعات المهمة والتي تستوعب الاستثمارات المحلية والاجنبية والتي ينتج عنها تكوين راس المال الثابت وزيادة التراكم الرأسمالي للاقتصاد فهذا القطاع يتميز عن غيره بانه يستطيع تحريك الكثير من القطاعات الاقتصادية المرتبطة به والتي تساهم في تشغيل الكثير من الايدي العاملة وتخفيض معدلات البطالة.

6- ان من اكبر التحديات التي يواجها الاقتصاد العراقي في هذه الفترة هو ارتفاع كبير في نسب البطالة وقلة مشاريع قطاع البناء والتشييد، فمشاريع البناء والتشييد في الوقت الحالي لا تتناسب مع ما يعانيه البلد من تهالك البنى التحتية والعجز السكني الحاصل بسبب المشاكل المتوارثة جراء الحروب والحصار وتزايد اعداد السكان والسياسات الاقتصادية الخاطئة كما ان سوء الاوضاع الاقتصادية ادى

تاريخ استلام البحث/19/ 6/ 2022 تاريخ قبول النشر/ 26/6/2022
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.77.10

الى زيادة الهجرة الى الخارج ، فخسر العراق الكثير من العمالة بأنواعها وخاصة العمالة الماهرة وحرم المجتمع العراقي من خدماتهم.

7- ان قطاع البناء والتشييد في العراق هو من القطاعات الاقتصادية منخفضة الكفاءة وذلك لأسباب اهمها ضعف المقاول العراقي وتلكؤه في انجاز وتنفيذ المشاريع وخاصة الخدمية منها بأوقاتها المحددة، عدم اعتماد التكنولوجيا الحديثة في البناء والتشييد وتطوير نظم أدارة المشاريع، عدم صحة الكشوفات من ناحية الكميات والمخططات للمشاريع، عدم دقة الفحوصات المختبرية في الوقت الحالي بسبب الفساد الاداري والمالي المنتشر في معظم دوائر الدولة، خلو اغلب مشاريع البناء والتشييد من دراسات الجدوى مما أدى الى ظهور أوامر تغيير كبيرة لتنفيذ الواقع الحقيقي. عدم وجود سيطرة نوعية للتحكم بجودة المواد الإنشائية وفعاليات البناء التي يقوم بها المقاولون المحليون في الوقت لحاضر وغياب إمكانيات السيطرة الداخلية على النوعية لدى قطاع المقاولين المحليين العاملين لحساب اجهزة الدولة حيث يتم الاعتماد على وسائل الرقابة التي يقوم بها رب العمل فقط، كما ان ظهور طبقة من المقاولين غير الأكفاء والذين لا يمتلكون الخبرة الحقيقية مما جعل المقاولين الأكفاء والشركات الكبيرة تعزف عن التقدم للمقاولات بسبب عدم القدرة على التنافس مع هؤلاء المقاولين

9- عدم وجود شركات متخصصة كافية وذات كفاءة عالية في المحافظات لتنفيذ المشاريع ذات الطابع الخاص مثل المستشفيات الكبيرة والتخصصية

10- ان الكوادر العاملة في الدوائر الهندسية في الوزارات اغلبها لا تمتلك الخبرة والكوادر المؤهلة لتنفيذ المشاريع بالنوعية والمتانة المطلوبة

التوصيات

١- يتوجب على واضعي السياسة العمل على دعم توسيع وتطوير قطاع البناء والتشييد بشقيه الخاص والعام وجعله القطاع الرائد في القطر، فعمل البناء والتشييد من شانه ان يحرك بقية الاعمال المرتبطة به كالنقل والتجارة والصناعة، وكل هذا يؤدي الى تشغيل الايدي العاملة وتخفيض البطالة و تحريك عجلة التنمية الاقتصادية في البلد، لسد و تقليص الفجوة الحاصلة بين الطاقات الانتاجية الموجودة من جهة وبين الطلب على الابنية والانشاءات من جهة اخرى.

2- اعادة النظر في الهيكل الاداري والتنظيمي لقطاع التشييد من خلال اصلاح واقع عمل هذا القطاع وذلك بأنشاء شركات انشاءات جديدة في جميع المحافظات، تكون ذات كفاءة عالية، وتمتلك قدرات مالية وانتاجية كبيرة، وتعتمد على مبدأ التخصص في الانتاج لتنفيذ الانشاءات المتخصصة كأنشاء المستشفيات الكبيرة التخصصية، فعندما يتم احالة مشاريع البناء والتشييد الجديدة الى شركات مقاولات كفوءة سيؤثر ذلك في زيادة جودة هذه المشاريع وينعكس بشكل ايجابي على خدماتها، ودعم وتطوير شركات المقاولات الموجودة لزيادة كفائتها والارتقاء بها الى المستوى المطلوب

تاريخ استلام البحث/19/ 6/ 2022 تاريخ قبول النشر/ 26/6/2022
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.77.10

3- الاهتمام بصناعة المواد الاولية للبناء بأنواعها من خلال توفير كل ما تحتاجه معامل ومصانع هذه المواد من الطاقة الكهربائية والمعدات الحديثة واليد العاملة، والعمل على تطوير نوعية هذه المواد وتخفيض كلف انتاجها مع التشديد على مسالة الرقابة والسيطرة النوعية على المواد المستخدمة في البناء في ان تكون مطابقة للمواصفات العالمية لتجنب العواقب الوخيمة من جراء التهاون في استخدام مواد اقل جودة في مشاريع البناء بسبب الفساد المالي او بهدف التقليل من التكاليف.

4- الاهتمام والعمل على تفعيل كافة القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الاجمالي لاسيما التي تعتمد في انتاجها على تكثيف العمالة وتقلل من مشكلة البطالة، واهمها قطاع البناء والتشييد لما له من روابط امامية وخلفية مع جميع القطاعات، اذ يجب رفع مساهمته في تكوين هذا الناتج، وذلك بتوجيه عمليات الاستثمار بصورة صحيحة مما يؤدي الى قوة التشابك والترابط بين القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني مما يساهم في تحريك عجلة التنمية والنهوض بالاقتصاد العراقي الى مصاف الدول المتقدمة.

5- يجب على هذا القطاع ان يحقق معدلات نمو سنوية مركبة موازية لمعدلات النمو السنوية المركبة للناتج المحلي الاجمالي، وذلك ليتمكن من استيعاب التخصيصات الاستثمارية بالكامل وكذلك تلبية الطلب الفردي على السكن والمطالب الاجتماعية من الابنية الاخرى، مما يرفع مساهمته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي.

6- القضاء على الفساد المالي والاداري المستشري في كافة مفاصل الدولة لاسيما قطاع البناء والتشييد ومشاريع البنية التحتية وتفعيل الدور الرقابي فيها لما له من تأثيرا على جودة الخدمات المقدمة من قبل هذه المشاريع لتفعيل القطاعات الاقتصادية.

7- محاسبة المقاولين المتلكئين في انجاز وتنفيذ المشاريع وخاصة الخدمية منها، والحث على انجاز تلك المشاريع بأوقاتها المحددة.

8- بناء القدرات الفنية والتخطيطية للعاملين في مجال تنفيذ مشاريع التشييد، اعتمادا على اليات مستحدثة وبالتعاون مع المنظمات الدولية المختصة في هذا المجال وتطوير البرامج التدريبية المحلية، و ادخال التكنلوجيا الحديثة، وانماط البناء الجاهز، والمواد الحديثة، وتنفيذ مشاريع البناء والتشييد وفق التقنيات الحديثة.

9-تطوير نظم ادارة المشاريع مع التوعية بأهمية السيطرة والرقابة على النوعية في كافة فعاليات البناء و تشديد الرقابة و السيطرة النوعية على المواد الانشائية المحلية والمستوردة.

10- التوسع في اعداد الكوادر العمالية المهنية والحرفية في حقول البناء.

11- التنسيق مع الجامعات والمعاهد بالتحديد كليات الهندسة المعمارية والمدنية والبناء والانشاءات واقسام المعاهد التكنلوجية المتخصصة بالبناء والتشييد وذلك لتغيير المناهج التعليمية فيها بما يتناسب مع التطورات العالمية الحاصلة في هذه المجالات بهدف تطبيق معايير الجودة الدولية.

تاريخ استلام البحث/19/ 6/ 2022 تاريخ قبول النشر/ 26/6/2022
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.77.10

المصادر/ 1-1 الكتب

1. بول ساموبلسون ونورد وهاوس، علم الاقتصاد، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الاولى، بيروت لبنان ،2006
2. حاتم القريشي، اسس ومبادئ الحسابات القومية، ط1، 2018
3. ميثم عجام، الحسابات القومية، زهران للنشر

ثانياً: الاطاريح والرسائل الجامعية

4. رياض المسعودي، صناعة مواد البناء والتشييد كبيرة الحجم في محافظة كربلاء للمدة من 1996-2004، اطروحة دكتوراه، جامعة كربلاء، 2006
5. صديق حيدر صديق، اثر تجربة شركات القطاع الخاص في مشروعات القطاع العام في السودان، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، 2014

ثالثاً: البحوث والدراسات

6. باسم عبد الهادي حسن، البطالة في الاقتصاد العراقي الاسباب وحلول الممكنة، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ،2008.
7. حميد علي صالح وعبد القادر نايف. قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في ظاهرة البطالة في العراق للمدة 2003-2018. مجلة دراسات محاسبية و مالية، (Jafs)مجلد 15، العدد50 ،2020
8. عامر عمران المعموري وحيدر حسين ال طعمة، التحول الاقتصادي في العراق المسوغات والكلف مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد 3، العدد10، بحث مقدم الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء ،2010.
9. عبد الحكيم جمعة، دور التمويل العقاري في تنشيط سوق العقارات وحل مشكلة الاسكان، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، مصر، المجلد 48، العدد2 ،2006
10. علي حسين، وفارس المشهداني، وناجي ساري، دراسة سكان العراق للمدة من 1960- 2010، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد جامعة البصرة، المجلد 9، العدد33، 2013.
11. مصطفى قطب واخرون، اثر تطبيق انظمة الجودة على تحسين ادارة مشروعات التشييد، مجلة الاكاديمية العربية في الدنمارك، العدد2018،21
12. يس عبد الله دور قطاع التشييد والبناء في عملية التنمية واهميته، مجلة الاهرام الاقتصادي العدد314،القاهرة، 1968،

رابعاً: تقارير المنظمات والتقارير والنشرات والإحصاءات والقوانين

1. بناء نموذج قياسي لتحليل الاقتصاد الكلي في العراق، تقدير دالة قطاع البناء والتشييد للمدة 1990-2015، قسم السياسات الكلية وبناء النماذج الاقتصادية، وزارة التخطيط.

خامساً: المواقع الالكترونية

1. قطاع التشييد والاسكان والخدمات على الرابط الالكتروني
http://www.iauiraq.org/reports/NDP_Construction_&_Housing.pdf
2. تقرير قطاع التشييد والإسكان الصادر عن قسم المعلومات لمنظمة الاسكوا والمنشور على الموقع :
http://www.iauiraq.org/reports/NDP_Construction_&_Housing.pdf